

4 أكتوبر، 2021

الأمر التنفيذي 26-2021

الأمر التنفيذي 26-2021

حيث ترغّب الولاية في ضمان فرص العمل الحقيقية والمساواة في الأجور وحفظ كرامة ذوي الإعاقات، وخاصة ذوي الإعاقات الشديدة، وحيث يشجع برنامج State Use جميع الهيئات التابعة لولاية إلينوي على شراء المنتجات والخدمات التي تنتجها أو تقديمها الجهات غير الربحية المؤهلة للمشاركة في البرنامج التي توظف لديها أفراداً من ذوي الإعاقات الشديدة، وحيث إن تشجيع الشراء من هذه الجهات يمكن برنامج State Use من توفير فرص عمل طويلة الأجل لذوي الإعاقات الشديدة، وحيث إن برنامج State Use الحالي يرسخ واقع عدم المساواة حينما تبرم الجهات الحكومية في الولاية عقوداً لشراء المنتجات والخدمات من الجهات غير الربحية المسجلة التي تدفع لذوي الإعاقات أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور، وحيث تدفع معظم جهات العمل المشتركة في برنامج State Use لجميع العاملين لديها الحد الأدنى على الأقل من الأجور المطبق في الولاية أو المناطق المحلية، وحيث تستطيع ولاية إلينوي أن ترفع من كرامة ذوي الإعاقات العاملين لدى المؤسسات غير الربحية المشتركة في برنامج State Use Program واستقلالهم والمساواة بينهم وبين غيرهم من خلال إلزام تلك المؤسسات بأن تدفع لهم الحد الأدنى على الأقل من الأجور المطبق في الولاية أو المناطق المحلية، وحيث تستطيع الهيئات التابعة لولاية إلينوي أن تكفل توفير فرص العمل لذوي الإعاقات من خلال تعديل عقود شراء المنتجات والخدمات بحيث تضمن أن تكون الجهات البائعة المشتركة في برنامج State Use قادرة على تغطية التكاليف المتعلقة بإعطاء موظفيها الحد الأدنى على الأقل من الأجور المطبق في الولاية أو المناطق المحلية، وحيث إن ضمان حصول ذوي الإعاقات على الحد الأدنى من الأجور على الأقل لهو خطوة يمكن خطوها للارتقاء بالقيم المشتركة للمساواة والاستقلال والكرامة بين جميع الناس، وبناء عليه، وبموجب السلطات المخولة لي بصفتي حاكم ولاية إلينوي، وبمقتضى السلطة التنفيذية العليا الواردة في المادة الخامسة من الفصل الثامن من دستور الولاية (Article V, Section 8 of the Illinois Constitution) أمرت بما يلي:

المادة الأولى: إلزام المؤسسات غير الربحية البائعة ومقاوليها من الباطن المشتركة في برنامج STATE USE PROGRAM بدفع الحد الأدنى من الأجور

يلزم في جميع العقود الحالية والمستقبلية التي تبرم بين هيئات ولاية إلينوي وبين أي جهة غير ربحية مؤهلة للمشاركة في برنامج State Use وفقاً للمادة (ILCS 500/45-35 30) من قانون إلينوي أن تنص تلك العقود على أن تدفع تلك الجهات لجميع موظفيها الذين يؤدون أعمال العقد المبرم أجوراً لا تقل عن الحد الأدنى للأجور المطبق في ولاية إلينوي، أو الحد الأدنى المحلي إن كان أعلى من الحد الأدنى للولاية، وذلك بغض النظر عن أي نص تعاقدي قد يسمح بدفع أجر أقل من ذلك. وهذا الإلزام ينطبق كذلك على الموظفين العاملين لدى أي مقاول من الباطن يؤدي عملاً وارداً بالعقد المبرم.

تُمنح الهيئات التابعة لولاية إلينوي صلاحية تعديل الأسعار بغرض تعديل العقود المبرمة مع تلك الجهات البائعة المشتركة في برنامج State Use التي تدفع لعمالها حالياً أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور، وذلك لكي ترفع تلك المؤسسات أجورها حتى تصل إلى الحد الأدنى المطبق في ولاية إلينوي، أو الحد الأدنى المحلي إن كان أعلى من الحد الأدنى للولاية، أو ترفع أجورها لأعلى من الحد الأدنى. ولأغراض هذا الأمر التنفيذي، يفصّل بالمصطلح "الهيئات التابعة لولاية إلينوي" أي مكتب أو قسم أو وكالة أو إدارة أو لجنة أو هيئة تابعة للسلطة التنفيذية لحكومة ولاية إلينوي وخاضعة لسلطة الحاكم.

تتخذ هيئة خدمات الإدارة المركزية في إلينوي (IDCMS) الخطوات اللازمة بالتنسيق مع لجنة State Use Committee لتعديل العقود الحالية بحيث تضمن أن كل فرد عامل لدى جهة بائعة أو مقاول باطن يؤدي عملاً من أعمال عقود برنامج State Use يحصل على الأقل على الحد الأدنى من الأجور المطبق في ولاية إلينوي، أو الحد الأدنى المحلي إن كان أعلى من الحد الأدنى للولاية، وأن تجري الهيئة أي تعديلات ضرورية أخرى في الأجور.

تراجع لجنة State Use Committee جميع تعديلات الأجور والأسعار التي ترفع إليها عملاً بهذا الأمر التنفيذي، لضمان نزاهة الأجور والأسعار ومعقوليتها وأنها لا تزيد زيادة كبيرة عن الأسعار التنافسية. على أن تعكس تعديلات الأسعار التكاليف الزائدة نتيجة إصلاح

الأوضاع الوظيفية لذوي الإعاقات العاملين لدى الجهات البائعة المؤهلة للمشاركة في برنامج State Use أو مقاوليها من الباطن الذين يقومون بأعمال عقود الولاية.

المادة الثانية: بند الاستثناء

لا يفسر أي نص من نصوص هذا الأمر التنفيذي على أنه يتعارض مع أي قانون أو لائحة فيدرالية أو خاصة بالولاية، أو أي اتفاقية مفاوضة جماعية.

المادة الثالثة: استقلالية النصوص

إذا صدر قرار ببطلان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي أو بوقف سريانه على أي شخص أو حالة من قبل أي محكمة مختصة فلا يؤثر هذا البطلان على أي حكم آخر في هذا الأمر التنفيذي أو على سريانه، والذي يكون نافذاً بدون الحكم أو السريان الباطل. ولتحقيق هذا الغرض، قررنا أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة.

المادة الرابعة: تاريخ النفاذ

يعمل بهذا الأمر التنفيذي فور إيداعه لدى سكرتير الولاية ويظل نافذاً حتى يصدر قرار بإلغائه أو تعديله.

جيه بي بريتركر، الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ 4 أكتوبر/تشرين الأول، 2021
مُقدم من سكرتير الولاية في 4 أكتوبر/تشرين الأول، 2021